عن التبـادل التجاري بين المناطق المحتلة واسرائيل على هبوط حادّ في حجم التبادل؛ اذ انخفضت واردات الضفة الفلسطينية وقطاع غزة من اسرائيل من ٩٢٨ مليون دولار، في العام ١٩٨٧، الى ٦٥٠ مليون دولار، في العام ١٩٨٨، في حين هبطت صادرات المناطق المحتلة الى اسرائيل (منتجات زراعية في الغالب) من ٣٠٤ ملايين دولار، في العام ١٩٨٧، الى ١٧٠ مليون دولار في العام ١٩٨٨، علماً بأن ٨٥ بالمئة من حجم التبادل التجاري مع اسرائيل يشمل سلعاً صناعية... [كما زادت نسبة التشغيل في المؤسسات الوطنية الفلسطينية] بنسبة ٨,٥ بالمئة، علماً بأن ٩٥ بالمئة من المؤسسات تعمل بأقل من طاقتهـا الانتـاجيـة، خصـوصاً في ظروف الانتفاضة التي فرضت أيام عمل محدودة، بسبب الاضرابات ومنع التجوّل، بحيث بلغت نسبة أيام العمل في ٢٤ بالمئة من المؤسسات ١٥ يوماً في الشهر»(١٦).

أمّا أداة ادارة الصراع الميداني مع قوات الاحتلال، وادارة شؤون المواطنين الفلسطينيين، فقد كانت للجان الشعبية، التي بدأت مظاهر تشكّلها تلقائياً منذ الايام الاولى للانتفاضة؛ ثمّ صارت تُشكّل وتدار من قبل قيادة الانتفاضة، التي رأت «أهمية مواصلة بناء اللجان الشعبية وتثبيتها بالالتفاف حولها والتوجّه اليها في حل الاشكالات كافة، ومساندتها في تطبيق برامجها، باعتبارها سلطة الشعب البديلة من أجهزة السلطة المحتلة واللجان المعيّنة» (النداء الرقم ٢٢). وما زالت مسألة بناء اللجان، وتطويرها، هدفاً من أهداف قيادة الانتفاضة، «انطلاقاً من استراتيجيتها الثابتة، والهادفة الى تطوير بنية السلطة الوطنية لدولتنا المحتلة... [لذا] تدعو جماهير شعبنا كافة الى الانهماك الجدّي في بناء اللجـان الجمـاهـيريـة والمتخصصـة؛ كما وتدعو عناصر التنظيمات والقوى الضاربة، أينما كانت مواقعهم، العمل على تشجيع اقامة هذه التشكيلات الجماهيرية الواسعة، واقامة التنسيق معها في جبهة جماهيرية موحّدة، وتدعوهم، جميعاً، الى استلام زمام المبادرة في المشاركة في ترشيد، وتوجيه، العمل الميداني للانتفاضة» (النداء الرقم ٥٩)(١٧).

اضافة الى ذلك، قادت قيادة الانتفاضة صراعاً اخلاقياً مع سلطات الاحتلال، وذلك عبر الاتصال واقـامة العلاقات مع الاوساط المؤثرة في الرأي العام الاسرائيلي، احزاباً ومثقفين اسرائيليين، ممّن يعارضون استمرار الاحتلال أولاً، ويؤيدون حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ثانياً، حيث ان «الشـارع الاسرائيـلي هو ساحة مشروعة ومكمّلة لبرنامج الانتفاضة، ولعملها؛ وعليه، فان النشاط الاعلامي الموجّه الذي تقوم به ق.و.م. والذي يستهدف توسيع دائرة المؤيدين لعدالة نضالنا ضد الاحتـلال والمعترفين لشعبنا في تقرير المصير وشرعية تمثيل م.ت.ف. لشعبنا، هو نشاط ضروري، ويشكّل جزءاً لا يتجزأ من نضالنا لتثبيت استقلال دولتنا التي أُعلن قيامها حسب قرارات المجلس الوطني بالجزائر» (النداء الرقم ٤٥)، حيث المطلوب من قوى السلام والديمقراطية في اسرائيل «تكثيف جهـودها، من اجل وضع حدّ لهذه السياسة العدوانية التوسّعية، وفتح طريق السلام بالاستجابة للحقوق الوطنية لشعبنا الفلسطيني، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلنا الشرعي الوحيد» (النداء الرقم ٥٤)؛ اذ أكدت قيادة الانتفاضة «للشارع الاسرائيلي، ان انتفاضتنا... لم تكن حباً في سفك الدماء الفلسطينية، أو اليهودية، بل كانت ثورة على ظلم الاحتلال، وقمعه، وفاشيته، واصراراً وطنيـاً على اقـامة السلام العادل في منطقتنا، الذي لن يتمّ الّا ببناء دولتنا الفلسطينية على ترابنا الوطني» (النـداء الرقم ٢٨). ودعت القيـادة الوطنيـة المـوحّـدة للانتفـاضـة القوى الديمقراطية الاسرائيلية «الى ممارسة ضغوطها على الحكومة الاسرائيلية، عبر تشكيل معسكر السلام الاسرائيلي على قاعـدة الاقـرار بحق الشعب الفلسـطيني في تجسيد دولته المستقلة، والاعتراف بما تضمّنته القـرارات الدوليـة حول القضية الفلسطينية» (النداء الرقم ٣١). وقال فيصل الحسيني: «علينا